تقرير البورصة اليومي

مؤشرات السوق «خضراء» في لحظات الإقفال

أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الاسبوع على ارتفاع جميع مؤشراته في لحظات الاقفال على وقع عمليات شرائية شملت اسهما قيادية ورخيصة أدت الى تقليص الخسائر خاصة على مستوى المؤشرين الوزني وكويت 15 ليتحول مسارهما الى اللون الأخضر.

وجاء اداء السوق في اطار تحركاته في الجلسات الأخيرة، حيث استمرار التذبذب على وقع اختلاف توجهات المضاربين في ظل مساع لجني الارباح من الاسهم التي شهدت ارتفاعات سعرية كبيرة مؤخرا من ناحية، والقيام بعمليات شرائية جديدة لاهداف مضاربية من ناحية أخرى، الأمر الذي يشير الى محاولات التأسيس لبناء مراكز سعرية جديدة خاصة لتلك الاسهم المضاربية النشطة في الفترة الاخيرة.

وكان السوق قد استهل تعاملاته على تراجع واضح على مستوى جميع مؤشراته، وخاصة المؤشر كويت 15 الذي تأثر منذ اللحظات الاولى من الجلسة بتراجع سهمي الوطني وبيتك، وهو ما انعكس ايضا على المؤشر الوزني الذي جنح للتراجع طيلة الجلسة، ولم يشهد ارتفاعا الا في لحظات الاقفال وتحديدا عند اجراء المزاد.

ومع ارتفاع المؤشر السعري للجلسة الثانية على التوالي اقترب المؤشر مجددا من ملامسة مستوى 8100 نقطة الذي اخترقه بالفعل هلال التعاملات، ولكنه تراجع عن هذا المستوى جراء زيادة عمليات التصريف التي شهدت عددا من الاسهم الرخيصة بهدف جني الارباح، وكانت اكثر الاسهم استهدافا هي ادنك ومنازل وتمويل الخليج وصكوك وأعيان ومنشآت وأبيار وتجارة.

وتعد عودة النشاط لسهمي منشآت وصكوك من ابرز تداولات امس، حيث عاد الزخم على هذين السهمين المترابطين بعد فترة من الهدوء الذي شهده السهمان بعد ارتفاع لافت قبل نحو اسبوعين نتيجة عملية تسوية متداخلة مع اطراف اخرى ستعود على ميزانيات الشركتين بالنفع.

ومن الشواهد الايجابية في جلسة تعاملات امس تحسن السيولة نسبيا ببلوغها مستوى 25 مليون دينار بعد ان كانت قريبة من مستوى 20 مليونا في بعض الجلسات الاخيرة، وجاءت الزيادة في جلسة ختام الاسبوع كمؤشر على زيادة الثقة في السوق الى حد ما، خاصة في ظل النتائج المالية الجيدة لكثير من الشركات والبنوك التي يتم الكشف عنها تباعا خلال هذه المرحلة.

ويتطلع المتداولون الى وضع افضل للسوق بعد نهاية شهر رمضان الذي اوشك على الانتهاء ولم يعد يتبقى في تعاملاته سوى تداولات الاسبوع المقبل وسط توقعات بان يكون الاداء افضل بعد عطلة العيد.

مؤشرات السوق

ارتفع المؤشر السعري للبورصة الكويتية بمقدار 17,6 نقطة ليصل الى مستوى 8087,8 نقطة، كما ارتفع المؤشر الوزني بمقدار 0,28 نقطة ليصل ا لى مستوى 462,1 نقطة، كما ارتفع مؤشر كويت 15 بمقدار 0,87 نقطة ليصل الى مستوى 1068,1 نقطة.

وبلغ اجمالي الاسهم المتداولة 243,4 مليون سهم نفذت من خلال 5062 صفقة بقيمة نقدية بلغت 25,5 مليون دينار.

واستحوذت اسهم 5 شركات على اغلب القيمة النقدية بواقع 10,1 مليون دينار تشكل 39,6٪ من اجمالي القيمة النقدية تصدرها سهم ادنك من خلال تداولات بقيمة 3,2 ملايين دينار تشكل 12,5٪ من الاجمالي، كما استحوذت اسهم 5 شركات على 46,3٪ من اجمالي كميات التداول تصدرها سهم ادنك ايضا من خلال تداول 43,7 مليون سهم تشكل 17,9٪ من الاجمالي.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

17.6
نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,22٪، كما ارتفع المؤشر الوزني بنسبة 0,06٪، وارتفع كويت 15 بنسبة 0,08٪.

243.4
مليون سهم تم تداولها بقيمة نقدية بلغت 25,5 مليون دينار.

10.1
ملايين دينار قيمة تداولات اسهم 5 شركات تشكل 39,6٪ من اجمالي القيمة.

«أدنك» يواصل الصدارة

شهد سهم ادنك نشاطا ملحوظا في الجلسات الاخيرة بشكل لافت، حيث تصدر السهم قائمة الشركات من حيث كميات وقيم التداول وذلك للجلسة الثالثة على التوالي، حيث تصدر في جلسة امس بنسبة 12,5٪ من اجمالي قيمة التداول.

ويتضح من خلال استهداف السهم ان هناك استمرارا في التركيز عليه من قبل شريحة من المضاربين، وان كانت اسباب الاقبال على السهم غير معلومة رسميا، علما أن الشركة كانت قد اعلنت عن تراجع في حجم الخسائر في نهاية النصف الاول من العام الحالي.

لماذا حذر الوليد بن طلال من النفط الصخري؟

حذر الملياردير السعودي الوليد بن طلال من المنافسة التي يشهدها سوق النفط في السعودية مع ما يعرف بـ«النفط الصخري» في الولايات المتحدة الأميركية.

وقال بن طلال في رسالته: «تواجه بلادنا تهديدات مختلفة بسبب اعتمادنا على مصدر واحد للطاقة». وفي البرقية، التي نشرها على موقع تويتر، حذر الوليد بن طلال من ان «الاعتماد العالمي على نفط أوبيك، وعلى الاخص على انتاج المملكة العربية السعودية، في حالة انخفاض واضح ومستمر».

وشدد على أن تهديد الغاز الصخري «آت لا محالة»، مشيرا الى تقدم هذا القطاع في الولايات المتحدة وأستراليا. ولم يعلق وزير النفط السعودي على هذه الرسالة بعد.

ويرى مراقبون أن ملاحظات الأمير في محلها، خاصة مع وصول الإنتاج الأميركي من النفط الخام إلى ذروة غير مسبوقة، وارتفاع نسبة المخزون منه.

ووفقا لأرقام رسمية سجلت الولايات المتحدة أكبر المنتجين خلال عام 2012 من حيث زيادة الإنتاج، التي بلغت 14٪، أي بنحو مليون برميل يوميا.

ولمدة عام لم يتجاوز سعر البرميل حاجز 100 دولار، رغم أنه بقي متأرجحا تحته قليلا، وهو ما زاد من خفض سطوة الأسواق.

ورغم أن أوبيك تبقى مسيطرة على نصيب الأسد من مخزون النفط العالمي، إلا أن قدرة المنظمة على إبقاء الأسعار في مستوياتها الحالية ستكون تحت تحديات جسيمة.

ووفق محللين، سيكون مستحيلا أن نرى سعر البرميل يتشكل من ثلاثة أرقام في العقد المقبل. وزيادة على بلوغ الإنتاج الأميركي مستوى قياسيا، وصلت أيضا مستويات الإنتاج في السعودية وقطر والإمارات سقفا غير مسبوق.

أضف إلى ذلك أن كندا وبريطانيا ودولا أخرى في أوروبا وأفريقيا بدأت استخدام نفس التقنية وحققت نجاحات واضحة.

ووفقا لموقع أوبيك الرسمي، فإن توقعات الطلب على النفط خلال العام المقبل مثلا ستكون 29,61 مليون برميل يوميا، أي بانخفاض يومي لن يقل عن 250 ألف برميل مقارنة بالعام الحالي.

وبحسب أرقام رسمية أعلنتها المملكة العربية السعودية قبل نهاية العام الماضي، فإن الاعتماد على مداخيل النفط لن يقل عن 92٪، وهو ما يطرح الكثير من الأسئلة حول إمكانية النجاح في تنويع المصادر

ومن دون شك، فإن الوليد اكتفى بالتلميح إلى التداعيات العميقة لأي تضاؤل في الاعتماد الدولي على النفط السعودي.

ورغم أنه ليس في حكم المتوقع أصلا أن نشهد تلويحا باستخدام النفط سلاحا مثلما تم في حرب 1973، لأسباب كثيرة، إلا أن السعودية وغيرها من كبريات «قوى الطاقة» تستفيد من هذه الثروة في ما يتعلق بالأوضاع السياسية والجغرافية وحتى الاجتماعية وفي علاقاتها مع الدول، بحسب محللين.

وقد تنبه الكثير من الدول لهذا المعطى، فغيرت بعض دول أوبيك من استراتيجياتها التنموية بتنويع مصادر الدخل، بل إن من تلك الدول هناك من هو جار للسعودية، وربما تعد دبي، وأبوظبي أبرز مثال.

وأعلنت السعودية أنها تنوي فتح قطاع النقل الجوي، وكذلك تشجيع الاستثمارات الصغيرة.

وقبل أيام، وفي برنامج «أسواق الشرق الأوسط» على CNN، قال محمد ماضي، مدير شركة سابك، وهي إحدى أكبر شركات المملكة العربية السعودية للزميل جون دفتريوس: «كان الغاز الصخري في السابق بمنزلة التحدي. لدينا هذا النوع من الغاز في الخليج وقد دعونا الأميركيين والأوروبيين واليابانيين للاستثمار وإطلاق شراكات معنا، والآن بات هذا القطاع ناجحا وهم يجنون الكثير من المال بسببه. هذا أمر جيد للولايات المتحدة مادام الغاز الصخري يوجد فيها».

غير أن الماضي قلل من التداعيات معتبرا أن الغاز الصخري في حالة تدفق الآن «وهناك الكثير من الناس يقولون إن الكميات ليست بنفس التقديرات، وان التكلفة ربما سترتفع لأنك ستستخدم الغاز الصخري في ميدان الطاقة، ولذلك فإن استخدامه كمخزون للصناعات البتروكيماوية سيرفع من أسعاره».

لكن الماضي، بدا أيضا عقلانيا عندما عبر عن اعتقاده بأنه «سيكون هناك توازن في أنواع الطاقة مجتمعة»، وهو ما قد يفرض أيضا، حسب محللين، معطيات جيوـسياسية جديدة في المنطقة.

الوليد بن طلال

26,5 مليون دينار خسائرها فى 2010

3,6 ملايين دينار خسارة «استحواذ» في 2011

قال نائب رئيس مجلس ادارة شركة استحواذ القابضة عنتر جاد ان عام 2010 كان استمرارا لحالة التقلبات في الاسواق المحلية والعالمية والتي هي نتيجة لما شهده العالم عام 2008 من الازمة المالية، ما أثر على أداء الشركة.

كلام جاد جاء على هامش اجتماع الجمعية العمومية للشركة أمس بنسبة حضور بلغت 57,2٪ للسنة المالية المنتهية في ديسمبر 2010 و2011 وقد ترأس العمومية نائب الرئيس عنتر جاد وذلك لاستقالة رئيس مجلس الادارة نبيل أمين منذ شهر مضى.

وذكر عنتر ان اجمالي الموجودات بلغ 282,08 مليون دينار في 2010 مقارنة بـ309,9 مليون دينار في 2009 وذلك لانخفاض القيمة السوقية للأصول، بينما بلغ اجمالي الخصوم 124,09 مليون دينار مقارنة بـ 123,8 مليون دينار كما في 2009.

وأضاف ان المجموعة حققت خسارة اجمالية بلغت 26,5 مليون دينار لعام 2010 مقارنة بخسارة مقدارها 33,7 مليون دينار كما في عام 2009 يخص شركة استحواذ القابضة «الشركة الام» 19,7 مليون دينار مقارنة بخسارة 28,05 مليون دينار كما في عام 2009 بنسبة انخفاض 29,5٪.

وقال جاد ان الخسارة ترجع بشكل رئيسي لخسائر غير محققة بلغت 14,9 مليون دينار نتيجة لما تشهده أسواق المال والعقار في المنطقة وكذلك زيادة المخصصات التي بلغت 5,4 ملايين دينار، وقد بلغت حقوق المساهمين 157,9 مليون دينار في 2010 مقارنة بـ186,09 مليون دينار في عام 2009.

وتم التحفظ على أغلب بنود الجمعية العمومية للشركة في 2010 بأكثر من 15 مليون سهم.

وبالنسبة لعمومية الشركة لعام 2011 قال جاد ان الجهاز التنفيذي للشركة يقوم باعادة هيكلة لبعض أصولها كما يعكف مجلس الادارة حاليا على البحث عن الفرص الاستثمارية المستقبلية الجيدة ومنها التخارج من بعض الاستثمارات لتوفير السيولة الكافية للدخول في استثمارات جديدة لضمان تحقيق عوائد رأسمالية مجزية خلال المرحلة المقبلة.

وبيّن جاد انه بالنسبة لمجموع الاصول في عام 2011 بلغ 255,2 مليون دينار بانخفاض قدره 9,8٪ عن 2010، بينما بلغ اجمالي الخصوم 101,03 مليون دينار بانخفاض قدره 18,6٪ عن عام 2010.

وأضاف ان حقوق المساهمين بلغت 154,1 مليون دينار في 2011 مقارنة بمبلغ 158,7 مليون دينار في عام 2010، كما بلغت الايرادات 9,8 ملايين دينار في 2011 مقارنة بمبلغ 7,7 ملايين دينار سالبة في 2010 بزيادة قدرها 227٪.

وقد حققت الشركة صافي خسارة في 2011 بلغ 3,6 ملايين دينار مقارنة بخسارة 26,5 مليون دينار لعام 2010 بانخفاض قدره 86٪.

● عبدالرحمن خالد

جانب من عمومية الشركة (أسامة ابو عطية)

نتائج الشركات

1,1 مليون دينار أرباح «التغليف»: اعتمد مجلس إدارة الشركة الكويتية لصناعة مواد التغليف البيانات المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 30 يونيو 2013 حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقق أرباحا بلغت 1,1 مليون دينار ما يعادل 27,11 فلسا للسهم مقارنة مع أرباح بلغت 506 آلاف دينار ما يعادل 11,97 فلسا للسهم خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

تشكيل مجلس إدارة «الاستثمار الخليجي»: أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن شركة بيت الاستثمار الخليجي افادته بأنه بناء على اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقدة في 24 يوليو 2013 والذي تم فيه انتخاب اعضاء مجلس ادارة الشركة فقد تم تشكيل مجلس الادارة على النحو التالي: طلال خالد النصف رئيسا لمجلس الادارة وحمد سعود الحميدي نائبا للرئيس وعضوية كل من عبدالله فؤاد الثاقب وفيصل عبدالرزاق النصار وفهد غازي العبدالجليل.

«الجبس» تخسر 98,9 ألف دينار: اعتمد مجلس إدارة الشركة الكويتية لصناعة وتجارة الجبس البيانات المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 30 يونيو 2013 حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقق خسائر بلغت 98,9 ألف دينار ما يعادل 3,31 فلوس للسهم مقارنة مع ارباح بلغت 150,2 الف دينار ما يعادل 5,02 فلوس للسهم خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

3,7 ملايين دينار أرباح «الكويت للتأمين»: اعتمد مجلس ادارة شركة الكويت للتأمين البيانات المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 30 يونيو 2013 حيث جاءت نتائج اعمال الشركة لتحقق ارباحا بلغت 3,7 ملايين دينار ما يعادل 20,07 فلسا للسهم مقارنة مع ارباح بلغت 2,8 مليون دينار ما يعادل 15,34 فلسا للسهم خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

استقالة عضو في مجلس إدارة «منتزهات»: أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن الشركة الكويتية للمنتزهات (منتزهات) أفادته بأن مجلس ادارة الشركة وافق على الاستقالة المقدمة من شركة سماري القابضة من عضوية مجلس ادارة الشركة وذلك بسبب تصفيتها وعليه تم استدعاء العضو الاحتياط الاول الشركة التجارية العقارية ويمثلها ناصر بدر البرقش.

544 ألف دينار خسارة «السورية»: اعتمد مجلس إدارة شركة الكويتية السورية القابضة البيانات المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 30 يونيو 2013 حيث جاءت نتائج اعمال الشركة لتمنى بخسائر قدرها 544 الف دينار ما يعادل 1,8 فلس للسهم مقارنة مع ارباح بلغت 46,2 الف دينار ما يعادل 0,15 فلس للسهم خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

«مدينة الأعمال» تبرم تسوية مديونية تمويل إسلامي: أفادت شركة مدينة الأعمال العقارية بأنها أبرمت عقد اتفاق لتسوية مديونية تمويل إسلامي بتاريخ 30 يوليو 2013 مع الشركة الوطنية للإجارة والتمويل ـ ش.م.ك. (مقفلة) والذي بموجبه تقوم شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية بسداد المديونية التي كانت مستحقة عليها لصالح الشركة الوطنية للإجارة والتمويل والبالغة 1,8 مليون دينار حتى تاريخ فبراير 2015 سدادا عينيا ونقديا، علما بأنه تم تخفيض قيمة تكاليف التمويل المستقبلية التي كان يجب أن تدفعها شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية وفقا للعقد المبرم بقيمة 145,3 ألف دينار.

علما بأن الأثر الكمي المتوقع على الوضع المالي للشركة هو تسجيل كافة تكاليف التمويل ومقدارها 184,8 الف دينار (والتي تتضمن تكاليف التمويل المستقبلية) وذلك خلال الربع الثالث لعام 2013 بزيادة مقدرها 128,6 الف دينار عما كان يجب تسجيله في حال عدم إبرام هذا العقد، مما يؤدى بالتالي إلى زيادة خسارة الشركة أو نقص أرباحها بنفس المبلغ خلال الربع الثالث لعام 2013.

18,2 مليون دينار ربح «منشآت» في النصف الاول: سجلت شركة منشآت للمشاريع العقارية ارباحا بنحو 18,2 مليون دينار، اي ما يعادل 57 فلسا خلال النصف الاول من العام مقارنة بتكبدها خسارة بنحو 312,9 الف دينار اي ما يعادل 1 فلس في ذات الفترة من 2012. فيما حققت ارباحا بنحو 16,5 مليون دينار خلال الربع الثاني من العام مقارنة بخسارة بنحو 1,2 مليون دينار في ذات الفترة من 2012.

866 ألف دينار خسارة «الرابطة» في النصف الأول: تكبدت شركة رابطة الكويت والخليج للنقل خسارة بنحو 866 ألف دينار في النصف الاول من العام اي ما يعادل 3,28 فلوس خسارة السهم الواحد مقارنة بخسارة بنحو 3,84 ملايين دينار اي ما يعادل 14,55 فلسا خسارة السهم الواحد في الفترة ذاتها من 20012. فيما سجلت ارباحا بنحو 14,5 الف دينار في الربع الثاني اي ما يعادل 0,05 فلس مقارنة بخسارة بنحو 1,8 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من 2012.

«بيان»: السوق شهد أداءً إيجابياً مكّنه من تحقيق مكاسب جيدة لمؤشراته الثلاثة خلال يوليو

ذكرت شركة بيان للاستثمار في تقريرها الشهري عن البورصة الكويتية ان السوق شهد خلال شهر يوليو أداء إيجابيا مكنه من تحقيق مكاسب جيدة لمؤشراته الثلاثة، معوضا بذلك جزءا من خسائره التي مني بها في شهر يونيو على وقع حركة التصحيح التي شهدها حينها، والتي أدت إلى تراجع أسهم كثيرة بشكل واضح.

واضاف تقرير «بيان» ان السوق تلقى دعما من عمليات الشراء التي استهدفت العديد من الأسهم المدرجة في السوق، وعلى رأسها الأسهم القيادية، بالإضافة إلى عمليات المضاربة السريعة التي استهدفت الكثير من الأسهم في مختلف القطاعات، ولاسيما الأسهم الصغيرة في قطاعي العقار والخدمات المالية، مما انعكس بشكل إيجابي على أداء المؤشرات الثلاثة، وخاصة المؤشر السعري الذي استطاع أن ينهي تعاملات الشهر متخطيا مستوى 8,000 نقطة صعودا بشكل إيجابي على أداء المؤشر خلال أغلب فترات التداول.

كما تلقى السوق دعما من القوى الشرائية التي استهدفت عددا كبيرا من الأسهم القيادية والثقيلة في السوق، خاصة أسهم بعض البنوك والشركات التي من المتوقع أن تسجل نتائج إيجابية عن فترة الستة أشهر الأولى من العام المالي 2013، الأمر الذي انعكس على أداء المؤشرين الوزني وكويت 15 بشكل خاص. هذا، وقد تمكن السوق من تحقيق هذه المكاسب على الرغم من تراجع مؤشرات التداول بشكل لافت خلال الشهر، سواء على صعيد عدد الأسهم المتداولة أو قيمة التداول، إذ سجلت سيولة السوق في إحدى جلسات الشهر الماضي أدنى مستوى لها منذ شهر نوفمبر السابق، في حين شهد عدد الأسهم المتداولة أدنى مستوى له منذ شهر ديسمبر من العام الماضي.

ولفت التقرير الى انه لم يسلم السوق خلال شهر يوليو من تأثير عمليات البيع بهدف جني الأرباح، والتي نجحت في تخفيف مكاسب السوق والحد من ارتفاعاته في بعض الجلسات، إلا أنها لم تفلح في دفعه نحو الإغلاق في المنطقة الحمراء على المستوى الشهري.

هذا، ويشهد السوق هذه الفترة حالة عامة من الترقب والحذر في التعاملات، وذلك نتيجة انتظار المستثمرين لإفصاح الشركات المدرجة عن بياناتها المالية عن فترة النصف الأول من العام الحالي، والتي تم إعلان جزء بسيط منها حتى الآن، في انتظار أن يتم إعلانها خلال الأيام القليلة القادمة، خاصة أن المهلة القانونية الممنوحة للشركات لكي تعلن عن بياناتها المالية، لم يتبق على نهايتها سوى أسبوعين فقط.

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، ذكر التقرير انه مع نهاية الشهر الماضي وصلت نسبة مكاسب المؤشر السعري عن مستوى إغلاقه في العام الماضي إلى 35,99٪، بينما بلغت نسبة مكاسب المؤشر الوزني منذ بداية العام الحالي 10,58٪، في حين وصلت نسبة نمو مؤشر كويت 15 إلى 5,77٪، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية العام 2012.

ومع نهاية الشهر الماضي أقفل المؤشر السعري مع نهاية يوليو عند مستوى 8,070,17 نقطة، مسجلا نموا نسبته 3,83٪ عن مستوى إغلاقه في يونيو، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعا نسبته 3,32٪ بعد أن أغلق عند مستوى 461,82 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1، 067,29 نقطة، مسجلا نموا بنسبة بلغت 3,42٪. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تراجع التغيرات الشهرية لمتوسط مؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات شهر يونيو، حيث نقص متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 71,47٪ ليصل إلى 30,58 مليون دينار، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضا نسبته 72,03٪، ليبلغ 322,33 مليون سهم.